

## الأوامر والقرارات

رئاسة الحكومة

وعلى الأمر الرئاسي عدد 84 لسنة 2020 المؤرخ في 2  
سبتمبر 2020 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الحكومي عدد 1043 لسنة 2020 المؤرخ في  
23 ديسمبر 2020 المتعلق بضبط مشمولات الوزارة لدى رئيس  
الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وبتفويض بعض صلاحيات  
رئيس الحكومة إليها،

وعلى الأمر الحكومي عدد 49 لسنة 2021 المؤرخ في 15  
جانفي 2021 المتعلق بأحكام استثنائية لعمل أعوان الدولة  
والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية  
والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية وخاصة الفصل 11 منه،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 22 جانفي 2021  
المتعلق بالتمديد في تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 49 لسنة  
2021 المؤرخ في 15 جانفي 2021 المتعلق بأحكام استثنائية  
لعمل أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات  
الصبغة الإدارية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية،

وعلى رأي وزير الصحة.

قرر ما يلي:

الفصل الأول - يتم التمديد في تطبيق أحكام الأمر الحكومي  
عدد 49 لسنة 2021 المؤرخ في 15 جانفي 2021 المشار إليه  
أعلاه إلى غاية 7 مارس 2021 ما لم يصدر قرار بالتمديد مجددا  
أو بليقاف العمل به.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية  
التونسية ويدخل حيز النفاذ من تاريخ نشره.

تونس في 12 فيفري 2021.

رئيس الحكومة

هشام مشيشي

قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 12 فيفري 2021 يتعلق  
بالتمديد في تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 49 لسنة  
2021 المؤرخ في 15 جانفي 2021 المتعلق بأحكام  
استثنائية لعمل أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات  
العمومية ذات الصبغة الإدارية والهيئات والمؤسسات  
والمنشآت العمومية.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من الوزارة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة  
العمومية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9  
ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية،

وعلى القانون الأساسي عدد 47 لسنة 2018 المؤرخ في 7  
أوت 2018 المتعلق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية  
المستقلة،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12  
ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان  
الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة  
الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمّمته وخاصة  
المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت  
1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين  
والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات  
التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها  
بصفة مباشرة وكليا وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمّمته،  
وأخرها القانون عدد 69 لسنة 2007 المؤرخ في 27 ديسمبر  
2007 المتعلق بحفز المبادرة الاقتصادية،

وعلى الأمر عدد 1710 لسنة 2012 المؤرخ في 14 سبتمبر  
2012 المتعلق بتوزيع أوقات وأيام عمل أعوان الدولة والجماعات  
المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية كما تم تنقيحه  
بالأمر الحكومي عدد 810 لسنة 2017 المؤرخ في 30 جوان  
2017،